

# برقية سرية للسفارة الأمريكية بصنعاء (2009) تستعرض مخاوف وتشيكات الجهات المانحة بخصوص التزام الحكومة اليمنية إزاء التنمية

- زيارات مسؤولين من البنك والصندوق الدوليين كشفت بأن الحكومة اليمنية لم تثبت نفسها كشريك ملتزم بالتنمية
- نائبة رئيس البنك الدولي: "اليمن ليست على المسار الصحيح إزاء أهداف برنامج الألفية الإنمائية"
- رئيس بعثة الصندوق الدولي: العجز المالي سيمثل المشكلة الحقيقية في الميزانية.. وما لم تطبق تغييرات صارمة فإنها ستواجه عجزاً تراكمياً أعلى من الحالي بكثير في عام 2010
- خطة الأولويات الحكومية العشر للإصلاح الوطني حظيت بمباركة الرئيس وتأييد المانحين لكنها وجدت معارضة من جهة المسؤولين في وزارة التخطيط لكونها غير عملية
- التنسيق مع الجهات المانحة في تنفيذ البرامج والإرادة في مواجهة قضايا التنمية الرئيسية يعوزها الوضوح، وبشكل خاص في قطاعات معقدة مثل معالجة مشكلة دعم المشتقات النفطية، وتوثيق الأراضي، والإفراط في تناول القات، وندرة المياه

رقم البرقية: 09SANAA2072

تاريخها: 17-11-2009

التصنيف: غير مصنفة/ للإستخدام الرسمي فقط

الموضوع: المانحون يشكون بالتزام الحكومة اليمنية إزاء التنمية



1 - الموجز. شك المانحون بوتيرة التقدم في التنمية اليمنية أثناء اجتماع عقد في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني مع سامشاد اختر (Samshad Akhtar)، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) التي تزور اليمن. إن الرد الذي جاء من قبل "اختر" [المسئولة في المنظمة الدولية] إزاء مخاوف المانحين، يؤكد بأن الحكومة اليمنية تظهر على ما يبدو بأنها مستوعبة لمشاكلها التنموية، غير أنها قد تحتاج إلى المزيد من الوقت لخلق إجماع سياسي حول الفقرات ذات الحساسية البالغة مثل رفع الدعم عن المشتقات النفطية. وفي الوقت نفسه، أكد تود شنابير المسؤول الاقتصادي التابع لصندوق النقد الدولي الذي يزور البلد بأن العجز المالي سيكون هو المشكلة الحقيقية في الميزانية في العام 2010. وعلى إثر الزيارات التي قام بها كل من نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومسئول بعثة صندوق النقد الدولي، فإن وجهة النظر المفككة للحكومة اليمنية إزاء التنمية الاقتصادية باتت أكثر وضوحاً للجميع، من حيث أن الحكومة اليمنية حتى اللحظة لم تثبت نفسها كشريك ملتزم في التنمية. نهاية الموجز.

## الجهات المانحة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي يندبون [يكون] التنمية

2 - في إطار اللقاء، الذي تم في 7 نوفمبر/تشرين الثاني [2009] مع سامشاد اختر، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) التي تزور اليمن، تحدث المانحون بصراحة حول مشاكل الإصلاح الاقتصادي، فيما كانوا يتبرمون [يشتمون] من بطئ وتيرة التنمية في اليمن. رثاء المانحين شمل رقعة واسعة من القضايا التي تؤثر على اليمن، والتي تتراوح [بداً] من الاستقرار إلى الكثير من مواضيع التنمية التقليدية مثل الحاجة إلى زيادة التنسيق بين الجهات المانحة. وقد لخصت ممثل الأمم المتحدة الأمر بشكل مرعب للغاية، حين أشارت إلى أن "اليمن ليست على المسار الصحيح بالنسبة لأي هدف من أهداف برنامج الألفية الإنمائية (MDG)". ويشكل عام، كان التشديد على أن التحرك - من كلا الجانبين من طرف الحكومة اليمنية ومن طرف مجتمع المانحين على حد سواء - يجب أن يحدث عاجلاً.

3 - إن الرد الذي جاء من قبل "اختر" المسؤولة في البنك الدولي إزاء مخاوف المانحين، يؤكد بأن الحكومة اليمنية تظهر على ما يبدو بأنها مدركة لحاجتها إلى التنمية، إلا أنها ربما تحتاج إلى المزيد من الوقت لإحداث [خلق] توافق في الآراء السياسية بشأن البنود ذات الحساسية الكبيرة مثل رفع الدعم عن المشتقات النفطية. وقدمت "اختر" تلميحات أشارت فيه إلى أن الحكومة اليمنية بحاجة ماسة لإحداث مقاربة متوازنة للمشاكل البسيطة جداً الناجمة عن التنمية الشاملة، وبين المشاكل المعروفة الناجمة عن توثيق الأراضي، والمستويات المثيرة للقلق لاستهلاك القات، وندرة المياه كأسباب رئيسية لعدم الاستقرار. وعندما ألمحت نائبة الرئيس "اختر" بأنها في الوقت الراهن إنما تؤسس لعملية حوار وأنها ستعود في فبراير، أعترض المانحون على فترة التأخير، مشددين على أن الحاجة للتنسيق بشكل أفضل بين الجهات المانحة لا ينبغي أن يؤخر، بل يتوجب أن يبدأ حالاً. وكان البنك الدولي أشار إلى أنه من الممكن ضخ المزيد من الموارد (ما يصل إلى 200 مليون دولار أمريكي) هذا العام للبرامج القائمة حالياً، ما يجعل الحاجة للتنسيق أكبر.

4 - وفي أعقاب زيارة البنك الدولي، شددت بعثة صندوق النقد الدولي (إلى البلد بخصوص الإستشارة حول البند الرابع) على أن العجز المالي سوف يكون هو المشكلة الحقيقية في الميزانية للعام 2010. (ملاحظة: يجري صندوق النقد الدولي سنوياً إستشارات بخصوص البند الرابع لتقييم عافية الاقتصاد في البلد ودرءاً لأي مشاكل مالية مستقبلية. نهاية الملاحظة) ووفقاً لرئيس فريق صندوق النقد الدولي، فإن الحكومة اليمنية مازالت تعاني من هيكلة جامدة في الإنفاق، ومستوى منخفض (إلى منعدم) في جباية الضرائب، ومواصلة الاعتماد على عائدات النفط. تود شنابير، وهو كبير الخبراء الاقتصاديين العاملين في اليمن لحساب صندوق النقد الدولي، قال في 9 نوفمبر/تشرين الثاني بأن الحكومة اليمنية سبق لها بالفعل أن بذلت قصارى جهدها من ناحية إدارة الدين العام، وإصدار السندات المالية الحكومية، وتمويل البنك المركزي الموارد

داخلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي، حيث يعتقد بعض المسؤولين أنه من غير الواقعي [العملي] إنجاز المقترحات الواردة وفق الإطار الزمني المحدد لها بـ 18 شهراً. (تعليق: لربما يكمن وراء هذا النقد أيضاً بعض الاستياء نتيجة أنه لم يتم التشاور مع الوزارة كلياً في تطويره. نهاية التعليق.) وبسبب جهاز التنمية الاقتصادية المفكك، فقد تركت الحكومة اليمنية الجهات المانحة بدون شفافية واضحة لسياساتها الإنمائية، ومنذ ذلك الحين تفتقر إلى إستراتيجية منسقة ومتفق عليها.

7 - التعليق: هناك رغبة قوية بين المانحين للتنسيق أكثر عن كثب وتوجيه البرامج المشتركة مع الأهداف العامة. وعلى الرغم من الشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في وضع تصور إستراتيجيتها الجديدة لتحقيق الاستقرار لفترة ثلاث سنوات، إلا أن الحكومة اليمنية نفسها لم تبرهن حتى الآن على أنها شريكة ملتزمة بالتنمية إزاء الجهات المانحة ككل. وعلى الرغم من أن بعض الجهات المانحة تناقش "الأولويات العشر الرئيسية"، باعتبارها مجموعة فرعية من جدول أعمال [أجندة] الإصلاح الوطنية (NRA)، إلا أن الجهات المانحة يمكنها أن تستخدم رسالة أكثر وضوحاً من الحكومة اليمنية بشأن وضع السياسات التنموية. ومن الناحية المثالية، فإن تلك الرسالة من شأنها أن تكون منهاجاً شاملاً للتنمية، والتنسيق داخل الحكومة اليمنية مع مجتمع المانحين بأسره. نهاية التعليق.

المالية (طباعة النقود) دون أن تحقق قدراً كبيراً من الانتعاش، وتوقع أن الحكومة اليمنية ستكشف عن عجز أعلى من ذلك بكثير وتتراكم عليها المتأخرات في عام 2010، ما لم تطبق تغييرات صارمة.

## منهجية الحكومة اليمنية في المعالجة تبدو مفككة

5 - في أعقاب زيارات كل من نائبة رئيس البنك الدولي MENA وبعثة صندوق النقد الدولي، فإن منهاج الحكومة اليمنية المفكك إزاء التنمية الاقتصادية اتضح للجميع بصورة أكثر جلاءً. وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) قد دمجت برنامج التنمية في إطار خطة تنمية اقتصادية - اجتماعية للحد من الفقر (DPPR)، وبرنامج الاستثمار العام (PIP)، وجدول أعمال معلن في الإصلاح الوطني (NRA). ومع ذلك حتى اللحظة، فإن التنسيق مع الجهات المانحة في تنفيذ هذه البرامج والإرادة في مواجهة قضايا التنمية الرئيسية، يعوزها الوضوح، وبشكل خاص في قطاعات معقدة مثل معالجة دعم المشتقات النفطية، وتوثيق الأراضي، والإفراط في تناول القات، وندرة المياه.

6 - ومنذ شهر أغسطس/ آب من هذا العام، حظي برنامج موازن للتنمية، "الأولويات (الاقتصادية) العشر الرئيسية في اليمن"، بالاهتمام الوطني (مرجع سابق). والذي تم تطويره من قبل مجموعة من الإصلاحيين [ذوي العقلية الإصلاحية] من المستشارين الاقتصاديين للرئيس صالح، والخطة تم خلقها خارج جهاز التنمية التقليدي. وفي الوقت الذي حظيت فيه بمباركة من الرئيس واكتسبت شعبية بين المانحين الغربيين، إلا أنها لم تزل إعجاب الكثير من الحلفاء

# وثيقة حول معاناة اليمنيين جراء انعدام الأمن الغذائي

■ منذ العام 2006 وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل مطرد وصارخ..

■ في العام 2007، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 75 بالمائة.. بينما في 2008 ارتفعت بنسبة أكبر لتبلغ 143 بالمائة.. حتى وصلت إلى مستويات الخطورة

■ ممثل برنامج الغذاء العالمي: اليمن تعتبر واحدة من أكثر البلدان غير الآمنة غذائياً على مستوى العالم والبلد الأكثر انعداماً للأمن الغذائي في الشرق الأوسط

■ كانت استجابة الحكومة اليمنية محدودة وغير ذات جدوى بشأن قضايا الأمن الغذائي، ويعود ضعف استجابة الداعمين الإقليميين والدوليين إلى عدة أسباب بينها سوء الإدارة وأهمها غياب التنسيق وترسخ مبدأ انعدام الثقة في الحكومة

■ تستورد اليمن 80 بالمائة ولا تنتج سوى 15-20 بالمائة من إجمالي حاجتها الغذائية.. وتقديرات وزارة الصناعة والتجارة تؤكد أن ما مقداره 90 بالمائة من المواد الغذائية يتم استيرادها

والحكومة اليمنية، بصفة عامة، لم تقترب من معالجة مشكلة الأمن الغذائي بصورة إستراتيجية.

## استجابة المانحين المتفاوتة إزاء الأزمة الغذائية عام 2008

6 - إن عدم وجود دعم إقليمي موثوق زاد من تعقيد مشكلة الأمن الغذائي المربعة أصلاً. وفي إطار مجلس التعاون الخليجي (GCC)، كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تعهدت بتقديم 500 ألف طن من القمح كمساعدات غذائية. وفي 11 فبراير [2008] أعرب كيراي لمسؤول الملحق الاقتصادي بالسفارة عن أمله بأن تصل هذه المساعدات الغذائية قبل شهر رمضان في سبتمبر 2008. ومع ذلك بدأت في شهر فبراير من العام 2009، بإرسال 70 ألف طن فقط من تلك المعونات الغذائية. وطبقاً لتقرير صحفي نشر في 16 فبراير في صحيفة الثورة، فقد وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على تسليم الدفعة الثانية من القمح بكمية تقدر تقريباً بـ 65 ألف طن. (تعليق: فيما يظهر على أنها خطوة ذات مغاز سياسية، تخطط الحكومة اليمنية لصرف القمح لموظفي القطاع العام بالإضافة إلى المتقاعدين المدنيين والعسكريين، بدلاً من الفقراء. نهاية التعليق).

محمد بورنيك، وهو اقتصادي لامع ومستشار للحكومة في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في اليمن، أخبر الملحق الاقتصادي بالسفارة في 11 فبراير أن المعونة الغذائية تفتقد للشفافية في اليمن. ووفقاً لبورنيك، فإن المعونة الغذائية الإماراتية تم تأجيلها لسبب غير قابل للتفسير؛ فالوعود الفارغة خلقت ثقافة الارتباب داخل اليمن.

7 - وفي مقابل الاستجابة الإقليمية المحدودة وغير الفعالة، ترك مجتمع المانحين الدوليين للملحة القطع المبعثرة من نظام توزيع الأغذية المتكسر. وفي إطار الاستجابة للأزمة الغذائية عام 2008 في اليمن، أكد بورنيك للملحق الاقتصادي بالسفارة أن معظم الجهات المانحة رفعت من مساعداتها الغذائية؛ وعلى سبيل المثال، فإن برنامج الغذاء العالمي (WFP) رفع مساعداته إلى الضعف. ومن جهة، أكد كيراي للملحق الاقتصادي أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) انضموا إلى القوام في إطار عملية طارئة لمساعدة 511 ألف يمني، بدأت في يناير 2009. وقال الحميري للملحق الاقتصادي في السفارة إن شركة حديد الجنوب (SSC)، وهي شركة مضاربة مالية سعودية وأردنية مشتركة، تحضر أيضاً لمشروع جديد في اليمن. ومع ذلك وحتى الآن، فإن البرامج تم إعاقته، ومرة أخرى، كان ذلك بسبب ضعف التمويل وانعدام التنسيق. وعلى سبيل المثال، فإن مشروع برنامج الغذاء العالمي، يغطي 60 بالمائة فقط من احتياجاته في اليمن.

8 - التعليق: إن انعدام الأمن الغذائي في اليمن ينزع إلى التأثير على المناطق الريفية والفقيرة مثل صعدة وعمران وحجة ولحج والجوف والبيضاء وحضرموت. واليمنيون معرضون لخطر سوء التغذية نتيجة لعدم حصولهم على المقادير الكافية من الغذاء والنقص الكبير في الأسعار الحرارية المأخوذة. وعلاوة على ذلك، فإن الجوع والمشاكل الاجتماعية التي تترافق معها من شأنها أن تخلق ثقافة انعدام الثقة في الحكومة، وتؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية.

المبادرة داخل الحكومة اليمنية لمواجهة أزمة الغذاء عام 2008 (المرجع A). (تعليق: إن الاستجابة الأكثر شمولية كانت ستشمل أعضاء المجلس، وبشكل خاص وزارة التخطيط والتعاون الدولي. نهاية التعليق).

وطورت وزارة الصناعة والتجارة إستراتيجية خاصة بالأمن الغذائي تسعى من خلالها إلى تحسين الجوانب التجارية وتطوير الأجهزة الحكومية لإنعاش الغذاء، وتحسين الإنتاج المحلي للمواد الغذائية عن طريق وزارة الزراعة وبرنامج الري، وتحسين البنية التحتية وإدارة الأمن الغذائي. وحتى مع وجود إستراتيجية الأمن الغذائي تلك، إلا أن الحميري اعترف للملحق الاقتصادي في السفارة بأن وزارة الصناعة والتجارة، على وجه التحديد،

تجار كبار سيطروا على السوق، وكانوا يستوردون أكثر من 95 بالمائة من الغذاء إلى اليمن. ونتيجة لذلك، كان من الصعب على الحكومة اليمنية أن تحكم أسعار السوق، وأن تفرض نسبة مالية ثابتة لتمويل الغذاء، وتأمين إجراءات السوق المفتوحة داخل اليمن.

5 - ورداً على ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أنشأت الحكومة اليمنية المجلس القومي للغذاء في عام 2007 مع أنه لم يحقق سوى نجاح محدود. (ملاحظة: المجلس برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الكريم الأرحبي، ويضم ممثلين من القطاع العام والخاص. نهاية الملاحظة.) إلا أنه وحتى الآن، طبقاً للحميري، في وزارة الصناعة والتجارة، لم يتسنم المجلس القومي للغذاء زمام

ترجمة: عبدالحكيم هزال

رقم البرقية: 09SANAA322  
تاريخها: 2009-02-22  
التصنيف: سرية

الموضوع: الأمن الغذائي مازال بشكل معضلة رئيسية بالنسبة لليمنيين الجائعين

1 - الموجز: اليمنيون ما زالوا يعانون كثيراً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدام المواد الغذائية الرئيسية المحلية. ولقد كانت استجابة الحكومة اليمنية محدودة وغير ذات جدوى بخصوص قضايا الأمن الغذائي. وفي حين أن استجابة الداعمين الإقليميين ما زالت غير واضحة [أو غير مؤكدة]، فإن استجابة الجهات الدولية المانحة ما زالت متأثرة بأحد أمرين: إما لضعف في التمويل أو لانعدام التنسيق مع الحكومة اليمنية.

## اليمنيون يعانون من ارتفاع الأسعار وندرة الغذاء

2 - مازالت اليمن تعاني من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وندرة في السلع الرئيسية المحلية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، شهد اليمنيون ارتفاعاً صارخاً في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وكانت أسعار المواد الغذائية ترتفع في اليمن بشكل مطرد [ثابت] منذ العام 2006 على أقل تقدير (المرجع المرفق C). وطبقاً لجيان كارلو كيراي، ممثل برنامج الغذاء العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة في اليمن، فإن أسعار المواد الغذائية ارتفعت في العام 2007 بنسبة 75 بالمائة، بينما وصلت في العام 2008 ارتفاعها حتى بلغت نسبة 143 بالمائة، لتصل إلى مستويات الأزمة [الخطورة]. ووصف كيراي اليمن باعتبارها واحدة من أكثر البلدان غير الآمنة غذائياً على مستوى العالم، وبالتأكيد فهي البلد الأكثر انعداماً للأمن الغذائي في الشرق الأوسط.

3 - وإذ كانت اليمن في السابق بلداً مكتفية ذاتياً من الناحية الزراعية، فإنها في الوقت الراهن تستورد الأغلبية العظمى من احتياجاتها الغذائية. وبينما أن تقديرات كيراي تقول إن اليمن تستورد 80 بالمائة ولا تنتج سوى 15-20 بالمائة من إجمالي احتياجاتها الغذائية. فإن تقديرات وزارة الصناعة والتجارة تؤكد أن ما مقداره 90 بالمائة من المواد الغذائية يتم استيرادها. إن الاستيراد المتزايد للمواد الغذائية يرجع، في جزء منه، إلى الطفرة السكانية في اليمن. وإن الطلب الواسع الانتشار على القات، على أية حال، شجع المزارعين على التخلي عن زراعة المواد الغذائية الصالحة للأكل.

## استجابة محدودة وغير مؤثرة للحكومة اليمنية

4 - وعلى كل، فحكومة الجمهورية اليمنية كان لها استجابة محدودة لقضايا الأمن الغذائي. وكان الدكتور محمد أ. الحميري، مستشار الغذاء في وزارة الصناعة والتجارة، قد تحدث مع رئيس الملحق الاقتصادي [في السفارة الأمريكية] في 15 فبراير، حيث أعلمه أن الأمن الغذائي يعتبر مشكلة قديمة في اليمن. وأضاف: ومنذ تسعينيات القرن الماضي، تعاملت الحكومة اليمنية مع مشكلة الأمن الغذائي عن طريق دعم أسعار السلع الأساسية مثل القمح والسكر والأرز والحبوب. غير أن ستة



■ مع الأزمة الغذائية مطلع العام 2008 تعهدت دولة الإمارات بتقديم 500 ألف طن من القمح.. ومع ذلك لم ترسل سوى 70 ألف طن في فبراير 2009، والسبب غير واضح، غير أن ثقافة الريبة بالحكومة منتشرة في اليمن

■ السفارة: في خطوة يبدو أن أهدافها سياسية؛ خططت الحكومة لتوزيع القمح الإماراتي على موظفي القطاع العام بالإضافة إلى المتقاعدين المدنيين والعسكريين بدلاً من الفقراء..

■ السفارة: اليمنيون الريفيون معرضون لخطر سوء التغذية نتيجة لعدم حصولهم على المقادير الكافية من الغذاء والنقص الكبير في الأسعار الحرارية المأخوذة، وعلاوة على ذلك، فإن الجوع والمشاكل الاجتماعية المترافقة معها من شأنها أن تخلق ثقافة انعدام الثقة في الحكومة وتؤثر على الاستقرار في المناطق الريفية